الانحراف عن ذلك الوضع فلو كان في طبعه ميل مستقيم يقتضي به التوجه الى ذلك الوضع
لزم كون الطبيعة الواحدة مقتضية للتوجه الى شيء والانحراف عنه وهما متنافيان
فلزم كون الطبيعة الواحدة مقتضية للمتنافيين وانه مح هذا هو تقرير هذا الدليل
وعليه اعتراض مشهور وهو ان الطبيعة العنصرية يقتضي الحركة والسكون بشرطي
الخروج من الحيز الطبيعي والحصول فيه فلم لا يجوز ان يكون للفلك حالتان تقتضي
طبيعته بتوسط احديهما الميل المستدير والانحراف وبالاخرى الميل المستقيم والتوجه
واجيب عنه بان اقتضاء الطبيعة العنصرية الحركة والسكون بالحقيقة اقتضاء
شيء واحد وهو الحصول في المكان الطبيعي لكن الحصول في المكان الطبيعي عند الخروج
عنه لما لم يكن الا بالحركة اقتضت الحركة فاقتضاء الحركة في تلك الحالة هو اقتضاء الحصول
في المكان الطبيعي واما عند كون الجسم في المكان الطبيعي فاقتضاؤها السكون ليس
معناه ان السكون امر موجود اقتضته الطبيعة في تلك الحالة اذ السكون هو عدم
الحركة لا غير بل معناه انها لا تقتضي الحركة لانها لا تقتضي الحصول الان اقتضاء الحصول
في تلك الحالة اقتضاء حصول الحاصل فلم يقتض الطبيعة العنصرية الا شيئا
واحدا وهو الحصول في المكان الطبيعي فاندفع هذا الاعتراض بما ذكر في الجواب
والحق ان الاعتراض ان اورد بطريق نقض الاجمالي بان يقال ما ذكرتم من الدليل ليس

بصحيح بجميع مقدماته والا لزم عدم اقتضاء الطبيعة العنصرية الحركة والسكون لكنهما مقتضية
لهما فالجواب المذكور صحيح لانه يتجه ان يقال لا نم انها اقتضت الحركة والسكون بل لم
تقتض الا شيئا واحدا هو الحصول في المكان الطبيعي واما اذا اورد بطريق المناقضة
بان يقال لا نم استحالة اقتضاء الطبيعة الواحدة امرين متنافيين وكيف يكون مستحيلا
والحال انه واقع في الطبيعة العنصرية فلا يصح الجواب المذكور لانه كلام على السند اللهم
الا ان يثبت مساواة السند للمنع فح يندفع باندفاع السند ويصح الجواب واما الاعتراض
على جواب النقض بان الحركة والسكون في الجسم العنصري من الامور الممكنة الواجبة الاستناد
الى علة واستنادهما الى غير الطبيعة يوجب كونهما قسريتين وهما خلاف المفروض فتعين
استنادهما الى الطبيعة ويعود النقض فمعروف سقوطه بالتقرير الذي اورد في الجواب
عن النقض وكذا الاعتراض على اصل الدليل بمنع لزوم التوجه والانحراف بالنسبة الى
شيء واحد بناء على ان الميل المستدير من الفلك على مركزه بنفسه حالة كونه في الموضع الطبيعي
والميل المستقيم منه بشرط الخروج عن الموضع الطبيعي ساقط ايضا لان المطلوب بالميل
المستقيم الذي تقتضيه طبيعة الفلك اما الموضع او الوضع والاول مح لان طلب الموضع
مشروط بالخروج عنه المقتضي لوجوده لكن الفلك لكونه محدد الجهات لا موضع له فتعين الثاني
وهو مستلزم للتوجه والانحراف بالنسبة الى شيء واحد وانما اطنبنا الكلام في هذا
الفصل لان الاحكام المذكورة فيه من مطارح الاذكياء ومسارح انظار الالباء ولولا

Copyright © King Saud University